

تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية

أ.م. د. نوال طارق إبراهيم

جامعة بغداد / جمهورية العراق

ملخص البحث

إن الفساد من الجرائم التي تقف عقبة في سبيل تطور المجتمعات، وان تفشيها في مؤسسات الدولة تعتبر من اشد العقبات خطورة في وجه التنمية، حيث إن الحق في مجتمع خال من الفساد يعد من الحقوق الأصيلة للإنسان لان الحق في الحياة والكرامة والمساواة والحقوق والقيم الإنسانية الأخرى الأساسية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذا الحق ، لذا ينبغي التركيز على الأفراد وآثار الفساد المدمرة على حياتهم ، فالعلاقة قوية جدا بين الفساد وحقوق الإنسان وليس تأثيرها جانبيا أو على مجالات محددة من هذه الحقوق حيث أن انتشار الفساد ومحدودية النزاهة في مؤسسات الدولة سيؤدي حتما إلى انتهاك التزام الدولة بحقوق الإنسان الأمر الذي سيحول دون وضع البرامج والسياسات الفعالة لتعزيز هذه الحقوق، كما أن الفساد يمس جميع مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ضوء ما تقدم لابد من استراتيجية لحماية حقوق الإنسان من الفساد واذا كان التمكن من السلطة وامتلاكها يجعل أصحابها يستغلونها استغلالا بشعا والى ابعد الحدود ، بل في غير محلها أحيانا أو في غير الغايات التي وجدت من أجلها كل هذا يجعل ممارسة مختلف أشكال الفساد سواء منه الإداري أو المالي متحققة بدرجة عالية في هذه البلدان ، وخاصة العراق إذ برزت فيه ظاهرة الفساد بشكل كبير .

واذا علمنا أن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة لكونه يعمل على إيقاف مسار التنمية ويقوض صرح الديمقراطية ، كما يقلص مجال دولة الحق والقانون الواجب تطبيقه والعمل بمقتضاه لكل ذلك وجب على مختلف الحكومات في مختلف البلدان العمل على تعزيز قيم الشفافية والنزاهة من اجل نشر ثقافة مكافحة الفساد وترسيخ أخلاق النزاهة وتوطيد الثقة مع جعلها شائعة ما بين مختلف شرائح المجتمع لذا فان مكافحة الفساد تحتاج إلى التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف محاصرته وكشفه وقطع خطوط التعاون بين مرتكبيه ، مما استوجب رقابة فعالة لمكافحة الفساد حيث أن تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ومؤسساتها أمر ضروري لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد، لان انتهاك حقوق الإنسان تضعف الجهود لمكافحة الفساد وتقلل من فعاليتها، و يمكن الربط بين حقوق الإنسان والفساد من ناحية من حيث إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بسبب أفعال الفساد، ومن ناحية من حيث إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بسبب تدابير مكافحة الفساد، ونتيجة للتطورات أصبح من الواضح أن إفساد عملية التمتع بحقوق الإنسان أثر من آثار الفساد .

ولما كانت الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد قد حددت أفعال الفساد المجرمة ولما كان الأصل العام في مكافحة الفساد مسألة يحكمها القانون الداخلي الذي يعد من الوسائل الأساسية في ضمان حقوق الإنسان، لأن كل تشريع يصدر إنما يستهدف حماية حق معين والذي يعبر عن المصلحة التي يعترف بها القانون ويسبغ عليها حمايته، خاصة في ضوء عدم فعالية التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد، بسبب تعقيد الإجراءات واحتجاج الدول بمبدأ السيادة والنظام والأمن العام ومصالح الدولة، لذا أصبح واجب على كل دولة أن تجعل نظامها القانوني يتلاءم مع خطورة الفساد وآثاره ومع الوثائق الدولية المعنية.

وقد حاولنا من خلال بحثتنا تناول الموضوعات وحسب الخطة الآتية:

المبحث الأول : اثر الفساد على حقوق الإنسان .

المبحث الثاني : اثر الرقابة في مكافحة الفساد .

المبحث الثالث: التشريعات الدولية في مكافحة الفساد لحماية حقوق الإنسان

الخاتمة

التوصيات

المبحث الأول // اثر الفساد على حقوق الإنسان

بما أن الفساد ينتشر في الدولة مع محدودية النزاهة فيها فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتهاك التزام الدولة بحقوق الإنسان الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضع السياسات الفعالة والبرامج الهادفة إلى حماية وتعزيز تلك الحقوق ، مما يدفعنا إلى بيان مدى العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان

فالملاحظ أن ظاهرة الفساد تقل في حالة احترام حقوق الإنسان وان جميع تلك الحقوق تتعرض للانتهاك حيث يستشري الفساد وعلى ذلك فإن انتشار الفساد يفرض تقييد الحقوق المدنية والسياسية ؛ وعندما تُحوّل موارد الدولة عن مسار استخدامها في الشأن العام، تصبح الحكومات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

لذا نجد أن العلاقة واضحة بين الفساد والحرمان من الحقوق إذ لا يمكن تصور حالة من حالات حقوق الإنسان إلا وتتأثر بالفساد بوصفه معوقاً لها، فهو يشجع على تجاهل القوانين والأنظمة وحتى النصوص الدستورية كما يؤثر على الصحة والسلامة والبيئة والتعليم والقضاء العادل، ويزيد من فرص الإجرام والعصابات المنظمة وغسيل الأموال والإتجار بالنساء والأطفال. مع عدم أغفال حقيقة مفادها أن الدول لها التزام ثلاثي فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

وهذه الالتزامات تتجسد بـ "الاحترام" و "الحماية" و "الوفاء". وعليه ضوء ذلك فإن

أول الالتزام هو الاحترام والذي يتطلب على الدولة الامتناع عن أي إجراء قد يحرم الأفراد من التمتع بحقوقهم أو قدرتها على تلبية تلك الحقوق من خلال جهودها.

أما ثانيهما : الالتزام بالحماية فيتطلب من الدولة منع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف ثالثة. عادة ما يتم الالتزام بالالتزام الحماية أن تكون وظيفة مركزية للدول ، التي يجب أن تمنع وقوع ضرر لا يمكن إصلاحه

أما ثالثهما الالتزام بالوفاء : هو تحقيق تلك الحقوق بشكل كامل وعدم انتهاك أي حق من تلك الحقوق . فإن الالتزام بالوفاء حقوق الإنسان يتطلب من الدول اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن الشعوب الخاضعة لولايتها لتلبية احتياجاتهم الأساسية والاجتماعية وكذلك الاحتياجات الاقتصادية مثل الحصول على الغذاء والمياه والتعليم وأيضا الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في انتخابات نزيهة أو الحق في الحصول على مساعدة قانونية¹

¹ - OHCHRd, 2014, The Millennium Development Goals and Human Rights, p. 3, available at: http://www.un-kampagne.de/fileadmin/downloads/news3/final_human_rights_and_mdgs_brochure.pdf

وعلى ضوء ذلك فإن على كل شخص مسؤوليات تجاه احترام الحقوق الإنسانية للأخرين.¹

إذ يؤثر الفساد بصورة مباشرة ومضاعفة على فئات معينة من الأفراد التي تتعرض لمخاطر معينة مثل الفقراء، المرضى، المهجرين، المعوقين، السجناء، اللاجئين بالإضافة إلى شريحة النساء والأطفال كون كل تلك الفئات بحاجة إلى رعاية خاصة، فيأتي الفساد ويؤثر على تلك الحقوق، من خلال تحويل الموارد المخصصة لمعالجة مشاكل تلك الفئات ومحاربة الفقر إلى جيوب الفاسدين من المسؤولين، ومن ثم فإن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان مترابطان إلى حد كبير، وعندما تفشل حكومة إحدى البلدان في استئصال الفساد، فإنها تخفق أيضا في تنفيذ التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لرعاياها.

ومن ثم فإن الفساد مهم في مجال حقوق الإنسان لأنه يقوض القدرة من الدول القومية للوفاء بالتزامها بدعم واحترام وحماية حقوق الإنسان للأفراد داخل نطاق سلطاتهم ، ويعوق كامل تحقيق هذه الحقوق من قبل المستفيدين. فالفساد هو بالتالي عقبة هيكلية أمام التمتع بحقوق الإنسان. كما انه يعيق التنمية ويهدم هيبة القانون، ويؤدي إلى الإفلات من العقاب ويحبط محاولات حماية حقوق الإنسان.²

على ضوء ما تقدم نجد أن الفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يكون القصد منه على وجه الدقة الاتي :

1- تقييد تلك الحقوق والتمتع بها، فكلما ضعفت حقوق الإنسان كلما ازدادت فرص الفساد،

¹ - دامل محمد حمزة ، حق الأضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، 2014 ، ص 17 .
² - OHCHRd, 2014, The Millennium Development Goals and Human Rights, p. 3, available at http://www.un-kampagne.de/fileadmin/downloads/news3/final_human_rights_and_mdgs_brochure.pdf

2- كما انه يقلل من قدرة الحكومة على احترام وحماية تلك الحقوق من خلال قيام أجهزة الدولة سواء أكانت تنفيذية أم تشريعية أم قضائية أو غيرها، باستغلال مناصبهم ومواقعهم لتحقيق غايات غير مشروعة .

3- وأيضاً قيام أصحاب السلطة والنفوذ بتقديم الخدمات والتي تعد من الحقوق الطبيعية للإنسان على القيام بأفعال قد لا تعد انتهاكاً لتلك الحقوق ولكنها تؤدي بنتائجها الخطيرة إلى انتهاكها، كإقدامهم على استيفاء بعض الرسوم مقابل الخدمات التي يقدمونها للأفراد وهي بالأساس مجانية يتم توفيرها من قبل الدولة إذ يوفر هذا فرصاً كبيرة للقائمين على توفير تلك الحاجات وتلبية تلك الحقوق على استغلال مناصبهم ومواقعهم لتحقيق غايات غير مشروعة.¹

نتيجة لذلك ،

1- يدمر الفساد شرعية الأنظمة التي تؤدي إلى خسارة الدعم العام والثقة لمؤسسات الدولة والحكومة.

2- ويؤثر الفساد على قدرة الدولة على حماية التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والوفاء بها وتقديم الخدمات ذات الصلة ، بما في ذلك القضاء الفعال ، وإنفاذ القانون ، والصحة ، والتعليم والخدمات الاجتماعية.

3- كما انه يقوض نزاهة المؤسسات والعمليات ويشوه السياسات والأولويات. في البلدان التي يسود فيها فساد الحكومات والنظم القانونية

¹ - عبد الكريم المؤمني ، الإصلاح والتطوير الإداري في المؤسسة التربوية / عمان / ط1 / 2001 / ص 107 .

وبما أن هذا الفساد عادةً ما يخلق مجموعات مصالح غير مشروعة لديها هياكل سلطة غير رسمية مشابهة للمافيا تعمل ضد المصلحة العامة حيث أن جرائم الفساد لم تبقى قاصرة على الشأن المحلي بل أصبحت من الجرائم عبر الوطنية¹ ، إذ أن الواقع شهد استغلال المناصب الرسمية للثراء الخاص ودخول الموظفين الكبار في قطاعات الأعمال الخاصة من خلال استغلال مواقعهم الإدارية في نمو أعمالهم التجارية والصناعية والمالية مع تجاوزات في القوانين بحيث أصبح الموظف قادراً على خرق سرية البنوك وسحب الأموال في أي وقت يشاء في ظل الأزمات² مما يجعل العلاقة عكسية بين حقوق الإنسان والفساد، إذ كلما ازداد حجم الفساد قل التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها دستورياً، وبما أن الفساد أفة تصيب كل المؤسسات فإن غياب الرقابة على فساد السياسة يسهل الانحراف في سلوك العاملين ويزيد من خرق القوانين ويوفر فرص الإفلات من العقاب³.

ولابد من القول أن البلدان تكون أقدر على احتوائه (احتواء الفساد) عندما تملك آليات قانونية ومؤسسية عاملة وتتمتع بالحكم المتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة وتحترم حقوق الإنسان وان هذه الحقوق تتعدد لتشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية وكذلك الثقافية فضلاً عن الحق في التنمية ومن اهم الحقوق التي يتمتع بها الأفراد هي الحقوق السياسية إذ تتمثل هذه الحقوق في المشاركة التي تمنح المواطنين من خلال حق الانتخابات والترشيح، ومشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة للدولة، والتي أصبحت من

1 - محمد أنور البصول ، جهاز الضبط الجنائي ودوره في مكافحة الفساد ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا من 608 تشرين الأول 2003 ص 938 .

2 - د عصام عبد الفتاح مطر ، جرائم الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، 2015 ، ص 329 .

3 - عماد الدين إسماعيل مصطفى نجم / ظاهرة الفساد في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص 32 .

الحقوق الأساسية في عصرنا الحاضر، رغم أن "كل حق محمي من حقوق الإنسان قد يتلاشى فعلياً بسبب الفساد والضعفاء أصلاً هم الضحايا".

وعلى ضوء ما تقدم فإن منع تفاقم هذا الفساد و التصدي له، لا بد من وجود آليات قانونية وشفافية في حقل الشأن العام ومنظومة قانونية فعالة حيث للفساد أثر سلبي على حقوق الإنسان، لذا لابد من تحديد دور تدابير مكافحة الفساد في حماية حقوق الإنسان وخلق بيئة مواتية لتعزيز هذه الحقوق لذلك توجب على الدولة توفير البيئة الملائمة لتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم حسب ما حدده دستورها.

المبحث الثاني // اثر الرقابة في مكافحة الفساد

انتشار الديمقراطية في المجتمعات تتجسد بتصاعد سلطات البرلمانات إضافة إلى مهمة التشريع فأنها اكتسبت على مراحل سلطات رقابة أكثر أهمية على نشاطات السلطة التنفيذية حيث أن الأفرط بالاعتقاد بان الديمقراطية تقدم حلولا لكافة المشاكل هو نوع من التفاؤل المتعجل ، فالديمقراطية آلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل على نوعية المدخلات أيضا من قرارات جيدة ومدروسة وبرامج علمية فضلا على إن الفساد ليس مشكلة سياسية أو اقتصادية فحسب بل انه في الصميم مشكلة أخلاقية ولهذا عجزت ديمقراطيات الدول الغربية الحديثة عن اجتثاثها فالديمقراطية وحدها لا تقضي على الفساد بل أنها كآلية

حكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على محاصرة الفساد إذ تشمل هذه المنظومة دستورا تعاقديا وتعددية حزبية وانتخابات حرة وحكومة تنال ثقة الأغلبية¹.

ولابد من الإشارة إلى وجود علاقة ارتباط بين تعزيز أخلاقيات العمل ومحاربة الفساد الإداري وتدني مستوى الأخلاقيات والنزاهة والحياد الإداري لدى المؤسسات التي يتفشى فيها الفساد ، وان غياب أخلاقيات العمل عنصر مؤثر بشكل سلبي على التنمية البشرية في جوانبها الاقتصادية والتنظيمية حيث غالبا ما يتم الفساد عبر وسطاء مجهولين يقومون بالدور الأبرز في تسهيل مهمة الأطراف من فاسدين ومفسدين ويكونوا بمثابة وسطاء لهذه الغاية لذلك فالفساد يعد عملا منظما اكثر مما هو عمل فردي² لذا لابد من الاهتمام بكل مستويات الأخلاق والنزاهة لان تنمية الضمير الأخلاقي يكون من خلال السلوك الأخلاقي والذي يكون باعته نفسيا أو اجتماعيا أو سياسيا أو حضاريا أو بسبب سيادة قوة القانون وهذا يتطلب الشعور بالمسؤولية وادراك ضرورة الواجب الملحق على عاتقه³ فكل مجتمع يفسر مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة بطريقته الخاصة وان هذه الحقوق هي المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة كالبشر أن هذه الحقوق هي أساس الحرية والعدالة والمساواة⁴.

يتضح مما سبق قوله أن العلاقة بين هذه المفاهيم هي علاقة عكسية فكلما ازداد الفساد وانعدمت المساءلة والنزاهة انخفضت نسبة الشفافية والعكس صحيح فقد لا تكون المساءلة هي محاسبة أو مساءلة السلطة للفرد بل قد تكون مساءلة أو محاسبة الفرد لنفسه فهي قيم أخلاقية

1 - إسماعيل الشطي ، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح ، بلا ، ص 78

2 - د عامر الكبيسي ، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة ، ط1، الرياض المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 43 .

3 - جودت عزة عبد الهادي وسعيد حسني ، تعديل السلوك الإنساني دليل الإباء والمرشدين التربويين في القضايا التعليمية والنفسية والاجتماعية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2005 ، ص 42-43 .

4 - د ماهر صبري كاظم ، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة ، بغداد ، 2010 ، ص 13 .

كالنزاهة يتربى عليها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش أو من خلال الوازع الديني الذي ينتهجه.¹

وبما أن الفساد السياسي يعد من اخطر أنواع الفساد بل يعتبر السبب الرئيس لكل حالات الفساد فيقتضي الإشارة إليه بشكل مقتضب إذ اكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن أسباب الفساد مبدئيا هي قضية الحكم فهو فشل المؤسسات ونقص الأهلية في إدارة المجتمع من خلال الاطار الاجتماعي والقضائي والسياسي والاقتصادي في الفحص والموازنة² ، وان الفساد السياسي اهم أنواع الفساد فالعمل الإداري يتم ضمن البيئة السياسية والعاملون في مجال الإدارة مقيدون برقابة عليا تشريعية وقضائية وإدارية وغياب هذه الرقابة وفساد الساسة يسهل الانحراف في سلوك العاملين ويزيد من خرق القوانين ويوفر فرص الإفلات من العقاب³ .

ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنواع الفساد حيث انه يؤدي إلى فساد أجهزة الدولة جميعها وان أي فساد مالي أو أداري أو اجتماعي هو فساد سياسي بالدرجة الأولى ، فنهب المال والخاص وانعدام سيادة القانون أو سيادته على المغلوبين على أمرهم فقط يأتي من واقع تركيز السلطة السياسية في أيدي مجموعة محدودة تختزل في ذاتها السلطات جميعها⁴ ، ولا يقتصر الفساد السياسي على رئيس الدولة بل يشمل كل مفاصل الدولة العليا ،الوزارة ،البرلمان ،القضاء المؤسسة العسكرية وصولا إلى الأجهزة الإدارية المختلفة .

1 - للمزيد ينظر د نوال طارق إبراهيم و محمود خليل المعموري ، حقوق الإنسان والحريات العامة ، ط1 ، دار السيسبان للنشر والتوزيع 2018 ص 311 - 317 .

2 - FEBRUARY 2003 , PRACTICE NOTE , UNDP . ANTI CORRUPTION P 12 -

3 - عماد الدين إسماعيل مصطفى نجم /ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة /رسالة ماجستير /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة القاهرة /2003 /ص32

4 - سعد صلاح خالص /سياسة الفساد وفساد الساسة في العراق /على الموقع [HTTP://WWW.METRSPARENT.COM](http://www.mettransparent.com)

وبما أن البرلمان يملك وسائل عدة لمراقبة أعمال الحكومة تمكنه من الحصول على المعلومات عما يجري داخل مؤسسات الدولة سواء كانت وسيلة الحصول على المعلومات عن طريق الحكومة نفسها كما هو الحال في السؤال والاستجواب أو أن يقوم البرلمان بالحصول على المعلومات بنفسه من خلال لجنة تحقيقية يشكلها لهذا الغرض ، وإذا كان السؤال والاستجواب والتحقيق هي الوسائل الأكثر شيوعا لمراقبة الحكومة وتحريك المسؤولية السياسية فان هذه الوسائل تختلف فيما بينها في الصلاحيات التي يملكها البرلمان عند ممارسته إياها كما تختلف في الآثار المترتبة عليها حيث نرى أن الاستجواب البرلماني هو أولا وقبل كل شيء وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية لأعمال الحكومة ، فهو لا بد أن يتضمن تقصي حقائق أعمال الحكومة ومن ثم محاسبتها أو احد أعضائها في حالة ثبوت تقصيرها في أداء أعمالها أو انحرافها عن جادة الصواب أو ما رسمه لها المشرع من طريق لممارسة السلطات الممنوحة لها ، إذ انه ليس كالسؤال والذي يتضمن الاستيضاح والاستفسار عن امر يجهله السائل ، بل لا بد أن تكون لدى العضو الذي طلب الاستجواب معلومات معينة عن واقعة محددة يطلب تفسيرات لها من الشخص المسؤول عنها .¹

لذا نرى بان الاستجواب من اهم الوسائل الرقابية للبرلمان التي يستطيع من خلالها مكافحة الفساد ، فاذا ما تم استجواب وزير معين عن قضية فساد وتم أدانته فهذا يعني قمة هرم الوزارة قد تعرض للمسائلة مما يخلق مجالا أوسع واسهل لمحاسبة ألما دون ذلك وكذلك خلق قناعة لديهم بانهم لن يستبعدوا من المسائلة والمحاسبة مادام الشخص الذي في قمة الهرم السياسي قد تعرض للمسائلة .

¹ - رياض محسن مجول ، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية البريطانية والأمريكي والمصري والعراقي ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه كلية القانون جامعة بغداد 2006 ص 25 .

ولهذا تعد الرقابة بما فيها الرقابة المالية احد اهم الوسائل التي تستخدمها السلطة التشريعية في رقابتها على السلطة التنفيذية لأنها توفر فرصة كبيرة لوضع حد للفساد والسيطرة عليه من خلال كشف نشاطات المسؤولين الحكوميين ومدى تورطهم في أعمال تشكل خرقا للدستور وللقانون وتقوم على أساس تضارب المصالح نتيجة وضعهم الرسمي وهي وظيفة نشأت تاريخيا قبل نشوء الوظيفة التشريعية¹.

حيث أن للسلطة التشريعية الدور المهم والأساس في مكافحة الفساد الإداري من خلال التشريع والرقابة² حيث أن نقص التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو تعارضها وكذلك غياب الرقابة من اهم أسباب الفساد الإداري ولهذا نجد أن الفساد اذا ما وصل إلى البرلمان فهذا يعني فساد السلطة وخاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية ويمكن للبرلمانيين ان يلعبوا دور مهما في مكافحة الفساد³، على الرغم مما تسبب فيه النظام الدولي المعولم من تهميش المؤسسات النيابية من خلال أداء دورها في خلق بيئة ديمقراطية نظيفة تفسح المجال لمزيد من المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية والمساهمة في تفعيل دور الدولة في حياة المجتمع ، فضلا عن مساهمتها في تحقيق التوازن بين الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى ، والبرلمان بوصفه مؤسسة ديمقراطية فانه يحقق التواصل بين الدولة والمجتمع من خلال النهوض بمهامه التشريعية والرقابية والتمثيلية وبما يسهم في ترسيخ أركان الحكم الجيد والمتمثلة في المحاسبة والشفافية وان توفر الشفافية الإدارية يعتبر من متطلبات مكافحة الفساد الإداري وهي احدى اهم الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لمكافحة الفساد بأشكاله

1 - د احمد مجدلاني مجلس تشريعي منتخب ،منظمة الشفافية العالمية الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة في فلسطين أمان ، 2004 ، ص 3 .

2 - د نوال طارق إبراهيم و د محمود المعموري ، مصدر سابق ، ص 328 .

3 - د علي الصاوي دور المجالس العربية في محاربة الفساد المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الندوة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ص 20 .

المختلفة فزيادة درجة الشفافية تساهم إلى حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للأفراد العاملين في القطاع الحكومي كما أن زيادة مستوى الشفافية في العمليات الإدارية يعني وضوح إجراءات العمل والابتعاد عن الروتين وتعقد الإجراءات فضلا عن أنها تسهل حصول المواطنين على الخدمات التي يريدونها .

ولا نغفل الإشارة إلى وجود الفساد الأخلاقي إلى جوار الفساد السياسي والاقتصادي والمالي حيث ينتشر الفساد الأخلاقي عندما تضعف القيم الاجتماعية لان لهذا الفساد ارتباط كبير بكل صور الفساد لأنه سلوك منحرف لذلك يمكن القول بان الفساد الأخلاقي هو اصل كل أنواع الفساد وان أسبابه وجذوره في قاعدة ضعف الإنسان مثل الطمع والجشع¹.

ويجب التفرقة بين الأعمال اللاأخلاقية والفساد :

فالأولى هي تلك الأعمال التي يستنكرها المجتمع لأسباب دينية أو اجتماعية أو ثقافية لعدم اتساقها مع القيم وأنماط السلوك ومن ثم فهي مدانة من قبل المجتمع ولكن لا يجرمها القانون أما الفساد فالقانون يجرمه فضلا عن انه عمل غير أخلاقي والقول بانه عمل غير أخلاقي مسألة نسبية فما كان غير أخلاقي في ظل نمط وثقافة وقيم اجتماعية سابقة ، قد يصبح أمرا مشروعاً في الحاضر أو المستقبل². ومن البديهي أن التصرف اللاأخلاقي يؤدي حتما إلى الفساد الإداري وكما يقال فان القصور والفساد الإداري منشأه الأول التقصير في إرساء مواثيق أخلاقية لجميع العاملين³.

¹ ينظر Robert Williams 'Corruption in the Developed World , University of Durham ,UK, without date p 3

² - ينظر د عبد الرحمن صبري ، غياب الشفافية والمساءلة في الدول العربية ، الفساد والتنمية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 1999 ص 245

³ - جاك دنكان ، أفكار عظيمة في الإدارة ، دروس من مؤسسي العمل الإداري ، ترجمة محمد الحديدي ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1989 ص 305 .

ويصادف العمل الحكومي في النظام الديمقراطي قيودا في لعبة الرقابة الديمقراطية انتخابات حرة ودورية للحكام من المحكومين ، مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية او مراجعات دورية ،احترام القانون المضمون من السلطة القضائية بيد انه يتعين ملاحظة بعض الفشل الديمقراطي في موضوع السياسة الخارجية وهو أن البرلمانات لا تتمتع بموقع متميز في تحديد هذه السياسة وخاصة نجد منذ وقت طويل بان السياسة الخارجية هي ميدان اكثر صعوبة من الرقابة على السياسة الداخلية ¹ .

المبحث الثالث : التشريعات الدولية في مكافحة الفساد لحماية حقوق الأنسان

أن للفساد تأثير كبير على حقوق الإنسان، فهو يقوضها وينتهكها لأنه يشكل عقبة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية ومن المؤكد أن مسيرة الإنسانية نحو تجسيد حقوق الإنسان في الواقع العالمي الراهن لن تعطي أكلها تماما إلا بضمان تقريرها في التشريعات الوطنية، وصياغتها في قواعد قانونية داخلية، وخاصة في القواعد القانونية الدستورية، فذلك أكبر ضمانة وأقصر طريق لحماية حقوق الإنسان. حيث إن الوعي بقضية حقوق الإنسان خلق نوعا من الأمل في القضاء على انتهاكاتها، بل غير عدة مفاهيم كانت مقياسا لتحديد موقع الدول وتصنيفها وأصبحت مصداقية الدول تقاس بمدى احترامها لحقوق الأنسان .

وكما هو معروف فإن حقوق الأنسان مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما، فأهمية حمايتها على الصعيد الدولي تتمثل بالآتي:

¹ - Corruption and Integrity , Best Business , Practice in an Imperfect World , Control Risk Group Limited , 1998 p. 22

1- بتساعد مركز الفرد في إطار القانون الدولي.

2- الترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام.

3- منع الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان.

4- منع تكرار المآسي الإنسانية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أشارت إليه بداية ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م¹ ، فان مكافحة الفساد وعلاقتها بحقوق الإنسان (الحق في مجتمع خالٍ من الفساد) تمتد جذور هذا الحق إلى ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م² وانسجاماً مع ما جاء في ديباجة الميثاق، فقد أكد أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة في (10 كانون الأول/ عام 1948م) عن هذا الحق³ ، ولهذا فان ثمة قيمة حقيقية في الاعتراف بالحق في مجتمع خالٍ من الفساد لأنه حق أصيل من حقوق الإنسان وذلك لأن الحق في الحياة والكرامة والمساواة والحقوق والقيم الإنسانية الأخرى والحق في مجتمع خالٍ من الفساد لا يمكن أن يعني به مجتمع خالٍ من الفساد تماماً لأنه صعب التحقيق، بل الحفاظ على المجتمع وحمايته من الفساد وبالتالي فهو يعني الحق في وقاية المجتمع من الفساد، والوقاية تعني الحماية والتطوير.

ولا نغفل الإشارة إلى أن حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة ورد ذكرها في عدة مواضع من ديباجة الميثاق حيث أشارت الفقرة الأولى منها إلى حق ضمني للإنسان بالسلم والأمن؛ بينما أكدت الفقرة الثانية منها صراحة على إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية؛ فيما ذهبت الفقرة الرابعة من الديباجة إلى تحديد ما تنوي الأمم المتحدة القيام به من دفع للرفق الاجتماعي قدماً، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية ، بصورة افسح بحيث تهيئ الظروف المناسبة لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

ولم يقتصر اهتمام ميثاق الأمم المتحدة بمسائل حقوق الإنسان على ما ورد في ديباجته بل تعداه إلى نصوص قانونية ترتب التزامات محددة وردت في صلب الميثاق، ففي إشارة صريحة

1 - نحن شعوب الأمم المتحدة قد ألبنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحراناً يعجز عنها الوصف...".

2 - حيث أشار في ديباجته إلى "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

3 - حيث أشار في ديباجته أيضاً "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام.

لحقوق الإنسان عدت المادة الأولى (الخاصة بأهداف الأمم المتحدة) في فقرتها الثالثة أن من بين مقاصد الأمم المتحدة "تحقيق التعاون الدولي ... على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً...".

والالتزامات الدولية في مجال حماية هذا الحق تتمثل بالآتي:

1- الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها حرمان الأفراد من التمتع بالحقوق أو عدم قدرتها على تلبية تلك الحقوق، وهذا النوع من الالتزام غالباً ما يرتبط مع الحقوق المدنية والسياسية مثل الامتناع عن ارتكاب التعذيب.

2- اتخاذ تدابير لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا يتطلب ما يلي:

أ- منع انتهاكات حقوق الأفراد من قبل الجهات الفاعلة في الدولة.

ب - توفير سبل الانتصاف القانونية عند حدوث الانتهاكات من أجل منع المزيد من الحرمان.

3- اتخاذ تدابير تكفل لأي شخص تتخذ بشأنه إجراءات فيما يتعلق بأي جريمة معاملة منصفة في كل مراحل الإجراءات بما في ذلك التمتع بجميع الحقوق والضمانات التي ينص عليها القانون الداخلي. من مراعاة مبدأ حسن النية عند مصادرة عائدات الجريمة أو إعادتها إلى بلدها الأصلي. وأيضاً تعويض من أصابهم ضرر نتيجة جرائم الفساد ، وفي الوقت نفسه الذي تشكل فيه وقاية المجتمع من الفساد التزاماً على الدولة فإن عدداً من النصوص الدستورية تشترط على الأفراد والجماعات التقيد بالتزاماتها بهذا الصدد، وهذا ما نصت عليه الفقرة (أولاً) من المادة (27) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005م.¹

وقد أكدت الاتفاقيات الدولية المختصة بمكافحة الفساد على الحق في مجتمع خالٍ من الفساد، حيث نصت المادة (10) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م على أهمية إنكفاء وعي الناس بالفساد وخطورته وتوعية الناس بالفساد تتضمن التدابير التالية:

1- زيادة شفافية عملية اتخاذ القرارات وتعزيز مساهمة الجمهور فيها.

2- ضمان إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات فعلياً.

¹ "للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن".

3- الاضطلاع بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح بشأن الفساد وكذلك برامج تثقيف عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

4- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميها. وبالنسبة لتطور الحماية الدولية للحق في حماية المجتمع من الفساد ، فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها (20) الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله¹.

أما بالنسبة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010م فقد نصت على هذا الحق من خلال المادتين (11، 15)،² وان أكثر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر هي مشاكل الفساد وحماية التنمية، وقد أعطت اهتماماً وأولوية في إطار الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وكان الربط بين موضوع مكافحة الفساد وحماية التنمية على الصعيد الدولي يبدو للوهلة الأولى غير واضح.

اذ تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 عدة أحكام لحماية التنمية تمثلت في وجوب مراعاة المعايير الموضوعية والجدارة والإنصاف عند اختيار المستخدمين وترقيتهم (م/7) وكذلك منع تضارب المصالح ووضع مدونات لقواعد سلوك الموظفين (م/8) والأحكام الخاصة بمنع الفساد في القطاع الخاص (م/12) ومنع غسل الأموال (م/14)، كما أكدت على أهمية تنفيذ الاتفاقية للتخلص من الآثار السلبية للفساد على التنمية المستدامة، ووجوب تعزيز التعاون مع البلدان النامية على مختلف الأصعدة لتدعيم قدرتها على منع الفساد ومكافحته، وأوجه التعاون تشمل المساعدة المادية والتقنية (م/62).

وقد توسعت حماية حقوق الإنسان وأصبحت أجندة رئيسية ضمن جهود الهيئات الإقليمية والدولية وكذلك السياسات الوطنية، وعبر كافة المستويات اذ كانت آليات حماية حقوق

¹ - حيث نصت المادة (2) من الاتفاقية على:

"1- تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري وتتعهد بأن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير، سياسة القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، وتحقيقاً لذلك:

ج- تراعي كل دولة من الدول الأطراف اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية، والمحلية لتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائماً".

² - فبالنسبة للمادة (11) فقد تضمنت أهمية مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد وذلك من خلال توعية المجتمع بمكافحة الفساد والقيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد وتعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد، أما بالنسبة للمادة (15) فقد تضمنت وجوب اتخاذ قواعد إجرائية توفر لضحايا جرائم الفساد سبل الحصول على التعويض وجبر الأضرار.

الإنسان من أبرز محددات الأنظمة الديمقراطية وان التقدم في هذا الملف أو التخلف يعد معيار لقياس شرعية الأنظمة السياسية.

فالفصلة بين انتهاكات حقوق الإنسان والفساد هو الذي يعيننا ان هنالك انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل مباشر وانتهاكات غير مباشرة أو عن بعد فمثال للحالة الأولى يتمثل في حالة حدوث نزاع قضائي بين طرفين قام احدهما بتقديم رشوة للقاضي بهدف الحصول على حكم لصالحه إذ يضع هذا التصرف اطراف الخصم في وضع غير عادل ففعل الرشوة الذي حصل قد أدى إلى انتهاك حقهم في محاكمة عادلة ، والتي تم النص عليها في المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو المادة (6) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أما مثال الحالة الأخرى والذي يكون فيه الانتهاك غير مباشر هو تزوير المناقصة من خلال الفساد لصالح احد مقدمي العروض الذين قد لا يمثلون بالضرورة إلى معايير الصحة والسلامة الكافية وبالتالي انتهاك حق السكان في السكن الأمن والصحي والملام كما هو وارد في المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . أما الانتهاك لحقوق الإنسان عن بعد من خلال الفساد حيث يتم تزوير الانتخابات مما يؤدي بالشرطة إلى قمع المظاهرات والذي يؤدي إلى انتهاك حقوق المتظاهرين في الحياة والسلامة الجسدية .

يمكن القول من خلال ذلك بان أي عمل فساد ينتهك المبدأ في عدم التمييز ومبدأ المساواة على النحو المنصوص عليه في المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، لذا جوهر فعل الفساد هو أن يفضل دون مبرر الشخص المفسد على أشخاص آخرين . وتجدر الإشارة إلى أن مكافحة الفساد قد تأتي من أساسها مشاكل حقوق لأنها قد تعرض للخطر افتراض البراءة¹.

لذا يتم التعامل مع الفساد أساساً من منظور جنائي، وتركز تدابير مكافحة الفساد على المقاضاة على الجرائم الجنائية المرتبطة بالفساد. وتشجع المعاهدات الدولية لمكافحة الفساد الدول الموقعة بل وتلزمها ببذل الجهود في نظامها القانوني لتجريم بعض أنواع سلوك الفساد. ومع ذلك تشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد تدابير وقائية (مثل المساءلة والشفافية والوصول إلى المعلومات العامة) التي على الدول الأعضاء تعزيزها. ودون إغفال هذه الجهود، تركز تدابير مكافحة الفساد على النظر في الجرائم الجنائية، والجزاءات الضرورية والتعاون الدولي في مجال المقاضاة. ومن شأن إدراج تدابير مكافحة

¹ - <https://law.unimelb.edu.au/-data/assets/pdf/2019/1/21> تاريخ الزيارة

الفساد في القانون الجنائي أن يحد من فرص الفاسدين. والغرض من الإجراءات الجنائية - عموماً - هو تحديد هوية الشخص المسؤول عن الجرم. وإذا ما جرى تركيز الإجراءات الجنائية على مرتكبي الجرائم فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تلاشي التركيز على ضحايا الفساد.

كما أن عدم وجود المساءلة والشفافية يسمح لجرائم الفساد أن تزدهر، والنتيجة زيادة انتهاكات حقوق الإنسان. في سياق التنمية ووضع المتضررين من الفساد ليس بالقوي جداً في الإجراءات الجنائية.

ويركز هذا النهج، من حيث طبيعته على الجرم وحده، وعادة لا يحدث الأثر العام. فالحق في مجتمع خال من الفساد هي مسألة يحكمها القانون الداخلي، ولكن نتيجة لانتشارها على النطاق العالمي ولتقويضها نظام العدالة وسيادة القانون وانتهاكها لحقوق الإنسان وإعاقة التنمية، أصبح من الضروري تضافر الجهود الدولية لوضع حد لها، خاصة وان تلك الحماية تعد من المبادئ المشتركة التي اتفقت عليها الدول، بموجب م/ ٥٥ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لبلوغ سلام دائم بين الشعوب، وعدل اجتماعي يعزز ويكرس الأمن الجماعي.

وعلى أساس ما تقدم فإن المعركة ضد الفساد، شأنها في ذلك شأن المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان، كثيراً ما تكون عملية طويلة الأجل تتطلب تغييرات مجتمعية عميقة، تشمل مؤسسات البلد وقوانينه وثقافته. إذ أن منتهكو القوانين وحقوق الإنسان يرحبون بتعدد الهيئات الرقابية. ويعملون على إذكاء حالة التنارع بين هذه الهيئات ونشوب حرب حول اختصاص كل هيئة، كما أن مسؤولو المؤسسات يرفضون الخضوع للرقابة تحت مسميات مختلفة، منهم من يدعى أنه سلطة مستقلة وأن لديه رقابة ذاتية ومنهم من يزعم أن المساس به مساس بالأمن القومي للدولة وهي مبررات تخفى و هل لديك أي خبرة في دمج منظور حقوق الإنسان في مكافحة الفساد.

ولا نغفل القول بأن الفساد هو أسوأ عدو للديمقراطية والاستقرار وكانت آثاره الشديدة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية واضحة. ولذا نشدد على أهمية وجود هيئات قضائية مستقلة وحيات صحفية لضمان معرفة انتهاكات الدولة وإمكان معالجتها. إذ نجد من الضروري دراسة تمويل الهياكل الجنائية ، مؤكداً على ضرورة الاستيلاء على أصول المتورطين في الفساد. فالجريمة المنظمة تعيش وتنفس عن طريق الفساد ، ومع ذلك فإن استجابة المجتمع الدولي والحكومات كانت ليست بالمستوى الجيد .

ونؤكد على أن الحكومات يجب ألا تكتفي بتشريع وتطبيق وإنفاذ القوانين فحسب ، بل يجب أيضاً أن تحشد وسائل الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في المعركة ، من خلال النظر إلى اتفاقية عام 2003 بأنها حجر الأساس لجهود المجتمع الدولي لمكافحة الفساد.

ولكي تثبت التجربة في مكافحة الفساد يجب أن لا يكفي قياس الفساد للتعامل بنجاح مع هذه الآفة. وأنا يجب ان تكون هناك حاجة إلى مبادرات متعددة من زوايا مختلفة للفوز بنجاح لمحاربة الفساد هذا يفسر لماذا يجب التعامل مع مكافحة الفساد من كل من الزوايا الرأسية والأفقية ؛ وهذا يعني أن المعركة ضد كل اثار الفساد المدمرة وسيكون مكافحة الفساد أكثر نجاحاً عندما تجمع الحكومة مبادرات الفساد مع مبادرات أصحاب المصلحة الآخرين ، بما في ذلك المجتمع المدني وهذا النهج متعدد الأبعاد لمكافحة الفساد ينطبق أيضا على الإنسان وتعزيز حقوق المواطنين وحماية منظمات المجتمع المدني ،اذ يجب على المنظمات والشركات والدول العمل معا في الكفاح ضد الفساد ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ، لان لا يمكن لأي جهة أن تحارب الفساد وحقوق الإنسان معرضة للانتهاكات.

وعلى ذلك فان أحد العوامل الرئيسية في مكافحة الفساد يكمن في التثقيف بشأن الفساد وأسبابه وآثاره، وإن هذا التثقيف يبدأ بالأطفال الصغار ليشمل فيما بعد الطلاب المتخرجين والمواطنين، كونه السبيل الضروري لضمان حقوق الإنسان عن طريق مكافحة الفساد. -ولا بد من معرفة كيفية تعريف انتهاكات حقوق الإنسان المُحددة الناجمة عن الفساد.

فالملاحظ إن تورط موظفين في الخدمة المدنية في سرقة أو اختلاس أموال عامة يترتب عليه انتهاك الدولة لحقوق الأفراد في الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية مثلاً. فالروابط بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ليست نظرية وإنما فعلية .¹

كما نؤكد على أهمية إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتولى تشخيص المشاكل واقتراح الحلول. ولا بد من تعبئة المواطنين وتوعيتهم وتحرير قدراتهم بما يؤهلهم لالتماس المساءلة. ولا بد من تثقيف المجتمع بخصوص مشكلة الفساد بطرق رسمية وغير رسمية والذي يتيح السبيل إلى تعزيز حقوق الإنسان عن طريق تدعيم نظام مكافحة الفساد. إن من المهم للجميع أن يعملوا معاً على مكافحة الفساد وتدعيم قدراتهم في هذا المجال .

الخاتمة

يجب الاعتراف بالفساد كمسألة عبر وطنية تؤثر على جميع قطاعات المجتمع، و من اهم عناصر الاستراتيجيات الناجحة لمكافحة الفساد وجود مبادئ ومؤسسات حقوق الإنسان إذ أن الفساد يعد مشكلة نظام ولا يمكن اعتباره مشكلة أفراد . فالعلاقة بين الفساد والحرمان من الحقوق واضحة، فلا يمكن تصور حالة من حالات حقوق الإنسان إلا وتتأثر بالفساد بوصفه معوقاً لها، فهو يشجع على تجاهل القوانين والأنظمة وحتى النصوص الدستورية كما أن له تأثير كبير على كل حقوق الأفراد سواء في مجال التعليم أو الصحة أو القضاء إضافة إلى فرص ارتكاب الأجرام المنظم والإتجار بالنساء والأطفال بل اكثر من ذلك حيث اصبح ارتكاب الفساد على المستوى الدولي في مجال الأسلحة النووية . ومن ثم فإن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان مترابطان إلى حد كبير، وعندما تفشل حكومة إحدى البلدان في استئصال الفساد، فإنها تخفق أيضاً في تنفيذ التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لرعاياها، حيث نلاحظ أن التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى العمل

¹ https://law.unimelb.edu.au/_data/assets/pdf_file/0008/1687445/08Wouters,-Ryngaert-and-Cloots1.pdf

الحكومي أو الاستفادة من خدماته هو أول خطوة على طريق الفساد لان من حقوق الإنسان التي أشارت إليها الكثير من الدساتير هي الحقوق السياسية والتي تكون مقتصرة على مواطني تلك الدولة مما يستوجب أن تكون الإدارة العامة خادمة لكافة فئات الشعب إذ يفترض أن يتم التوظيف في الجهاز الإداري على أساس الكفاءة والتأهيل من خلال اعتماد أسلوب التنافس بين جميع المتقدمين انطلاقاً من مبدأ المساواة التي تم الإشارة إليها في العديد من دساتير الدول .

ولذا ساعدت الاتفاقية الدول على تنفيذ تدابير تشمل مختلف الإصلاحات القانونية، حيث إن الفساد ظاهرة عالمية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، إذ يمثل تهديداً خطيراً لسيادة القانون ويعرض التوزيع العادل للموارد ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا نجد أن جهود مكافحة الفساد تبلغ فعاليتها القصوى إذا اقترنت بنهج يحترم جميع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المتهمين . مع الإشارة إلى ضرورة تنامي الوعي بالروابط الجوهرية بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد،

إضافة إلى زيادة التآزر بين الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وان هناك عدد من حقوق الإنسان التي تلعب دوراً أساسياً في مكافحة الفساد خاصة الحق في المعلومات وحرية التعبير والتجمع ، استقلال السلطة القضائية ، والمشاركة في الشؤون العامة. ومن المهم أيضاً و بنفس القدر حماية المتورطين في مكافحة الفساد من الاضطهاد أو الانتقام .

التوصيات :

لقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تتمثل ب :

- 1- تعزيز تناسق السياسات والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية حقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- 2- ضرورة جمع أدلة على العمل الإيجابي الذي أنجز في مجال مكافحة الفساد وأثره على حقوق الإنسان ووضع مؤشرات لقياس هذا الترابط.
- 3- إنشاء محكمة دولية مختصة بقضايا الفساد، على أن يكون تشكيل المحكمة من صنفين، قضاة دوليين مشهود بكفاءتهم، وباحثين في مجال مكافحة الفساد، وتكون ولاية المحكمة جبرية على الدول الأطراف في الاتفاقية وتختص بفض النزاعات الناشئة بين الدول بسبب الاتفاقية

- ، فضلا عن إمكانية تقدير التعويض وتحويل الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية في حالة كون الفساد شكلاً انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.
- 4- منح الإنتربول مزيداً من الصلاحيات وتقليص مبدأ السيادة الوطنية الذي تتمسك به الدول لتمكنها من القيام بدورها المنشود والمتمثل بتعقب وملاحقة المجرمين والمطلوبين في جرائم الفساد ودعم جهودها الرامية إلى استرداد الأصول المسروقة أو المنهوبة وأعادتها إلى بلدانها الأصلية .
- 5- إنشاء فهم مشترك أن مكافحة الفساد والشعوب هو أمر جماعي ومسؤولية كل من أصحاب المصلحة ؛ منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لمكافحة الفساد ، لتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان.
- 6- نشدد على أن الحكومات يجب ألا تكتفي بتشريع وتطبيق وإنفاذ القوانين فحسب ، بل يجب أيضاً أن تحشد وسائل الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في مكافحة الفساد .
- 7- رفع الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره على حقوق الإنسان.

المصادر :

- 1- احمد مجدلاني مجلس تشريعي منتخب ،منظمة الشفافية العالمية الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة في فلسطين أمان ، 2004 ، .
- 2- إسماعيل الشطي ، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح ، .
- 3- امل محمد حمزة ، حق الأضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، 2014 ،
- 4- جاك دنكان ،أفكار عظيمة في الإدارة ،دروس من مؤسسي العمل الإداري ، ترجمة محمد الحديدي ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،1989 .

5- جودت عزة عبد الهادي وسعيد حسني ، تعديل السلوك الانساني دليل الاباء والمرشدين التربويون في القضايا التعليمية والنفسية والاجتماعية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2005.

6- رياض محسن مجول ، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية البريطانية والأمريكي والمصري والعراقي ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه كلية القانون جامعة بغداد 2006.

7- سعد صلاح خالص /سياسة الفساد وفساد الساسة في العراق /على الموقع

[HTTP://WWW.METRANSPARENT.COM](http://www.mettransparent.com)

8- عامر الكبيسي ، الفساد والعلومة تزامن لا توأمة ، ط1، الرياض المكتب الجامعي الحديث ، 2005 .

9- عبد الرحمن صبري ، غياب الشفافية والمساءلة في الدول العربية ، الفساد والتنمية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 1999 .

10- عبد الكريم المؤمني ، الإصلاح والتطوير الإداري في المؤسسة التربوية / عمان / ط1 / 2001 . /

11- عصام عبد الفتاح مطر ، جرائم الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، 2015 .

12- علي الصاوي دور المجالس العربية في محاربة الفساد المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الندوة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ..

13- عماد الدين إسماعيل مصطفى نجم / ظاهرة الفساد في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003 .

14- ماهر صبري كاظم ، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة ، بغداد ، 2010 ..

15- محمد أنور البصول ، جهاز الضبط الجنائي ودوره في مكافحة الفساد ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا من 608 تشرين الأول 2003.

16-نوال طارق إبراهيم و محمود خليل المعموري ، حقوق الإنسان والحريات العامة ، ط1 ، دار
السياسيات للنشر والتوزيع 2018 .

17-Robert Williams 'Corruption in the Developed World , University of
Durham ,UK, without date

18-Corruption and Integrity , Best Business , Practice in an Imperfect
World , Control Risk Group Limited , 1998 .

19-OHCHR d, 2014, The Millennium Development Goals and Human
Rights, p. 3, available at:

<http://www.un->

[kampagne.de/fileadmin/downloads/news3/final_human_rights_and_mdgs_brochure.pdf](http://www.un-kampagne.de/fileadmin/downloads/news3/final_human_rights_and_mdgs_brochure.pdf)

20-FEBRUARY 2003 , PRACTICE NOTE , UNDP . ANTI -
CORRUPTION P 12